تقرير عن: ندوة حول «تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة: الحصيلة والآفاق»

مراكش، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦

إدريس لكريني

أستاذ جامعي، كلية الحقوق ـ مراكش، المغرب.

شهد المغرب خلال العقد المنصرم اتخاذ مجموعة من التشريعات والإجراءات وإحداث مجموعة من المؤسسات (المحاكم الإدارية، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وزارة خاصة بحقوق الإنسان، مؤسسة الوسيط، والي المظالم وهيئة التحكيم) التي استهدفت تكييف المنظومة القانونية والمؤسساتية الداخلية مع المعايير الدولية المتعارف عليها في مجال حقوق الإنسان.

وفي ظل هذه الظرفية أيضاً، قامت السلطات المغربية بالتصديق على مختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المرتبطة بهذا الشأن، وباتخاذ مجموعة من التدابير التي ترمي باتجاه الحسم مع ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي شهدها المغرب منذ استقلاله، حيث تم إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وسمح للعديد من المنفيين بالعودة إلى الوطن.

وضمن هذه التطورات تم تشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة المستقلة بأمر ملكي بتاريخ ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وأُوكلت إليها مهمة مقاربة الملفات المرتبطة بالانتهاكات التي شهدها المغرب بين سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٩٩ بشكل سياسي وغير قضائي، وتمكين المتضررين من تعويضات، وتقديم مجموعة من الخلاصات والتوصيات والاقتراحات القانونية والإجرائية، في سبيل الحسم مع هذه المرحلة، وبناء الثقة في حكم القانون واحترام الحقوق لتجاوز تلافي وقوع الأحداث نفسها في المستقبل.

وهكذا قامت الهيئة بعقد جلسات استماع عمومية لفائدة الضحايا الذين قدموا ملفات شكاويهم، وتحدثوا خلالها عن مختلف مظاهر المعاناة وظروف الاعتقال والتعذيب والاختطاف التي مروا بها، قبل أن تتوج عملها بتقديم تقرير حول عملها

للعاهل المغربي، حمل بين طياته مجموعة من المعطيات المرتبطة بالانتهاكات التي مورست في حق العديد من الضحايا، من قبيل الاختفاء والدفن الجماعي والتعذيب ومعلومات وافية عن سجون ومعتقلات سرية من دون توجيه المسؤولية إلى أشخاص محددين.

كما استعرض مجموعة من التوصيات التي تقضي بضرورة تعزيز المنظومة القانونية المغربية بتشريعات تحول دون تكرار ما مضى، وطالب باعتذار الحكومة بصفة رسمية للضحايا وذويهم.

وضمن هذا الإطار، وفي سياق انفتاح الجامعة المغربية على محيطها، ومساهمة منها في تعزيز النقاش السياسي والأكاديمي بصدد هذه الخطوة الفريدة من نوعها في الوطن العربي، عرفت رحاب كلية الحقوق بمراكش تنظيم ندوة وطنية حول موضوع: «تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة: الحصيلة والآفاق»، والتي أشرف على تنظيمها مركز الدراسات والأبحاث في حقوق الإنسان بكلية الحقوق في مراكش والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، وذلك في الرابع عشر من شباط/فبراير من سنة ٢٠٠٦ شاركت فيها مجموعة من الفعاليات الحقوقية والأكاديمية.

وفي هذا السياق سنحاول تقديم ملخص للمداخلات التي ألقيت من طرف المشاركين في هذه الندوة.

أولاً: منطلقات أساسية للتقييم

انطلق الأستاذ **عبد الحميد أمين**، رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في تقييمه لتجربة الهيئة من عدة منطلقات اعتبرها أساسية:

الديمقراطية، فالقمع السياسي المرتكب ضد المناضلين ومجموعة من القوى الوطنية هو مصدر أساسي للانتهاكات، والدولة نفسها اختارت بذلك أسلوباً غير ديمقراطي باستعمال وسائل مختلفة من القمع السياسي.

الحقيقة، أي حقيقة ما وقع بصدد الانتهاكات منذ الاستقلال إلى الآن، والحقيقة تقتضي تحديد المسؤوليات العامة والمسؤوليات الخاصة (رجال الدرك، المخابرات)، أي ضرورة مساءلة هذه المؤسسات وهؤلاء الأشخاص من دون استثناء، وبخاصة أن المتابعات القضائية التي بادر بها بعض الأفراد فشلت وتعثرت بسبب تعسف الجهاز القضائي، ولم تؤدِ إلى أية نتائج.

الإنصاف، وهذا الركن يتطلب جبر الأضرار الفردية والأضرار المجتمعية مع ضرورة صدور اعتذار عن هذه الانتهاكات من قبل السلطة العليا في البلاد.

إن تأسيس الهيئة أمر إيجابي، فقد ولد هذا الأمر نقاشاً جدياً حول ملف حيوي كاد أن يطويه النسيان، غير أن هناك مجموعة من السلبيات التي طالت عملها ووظائفها، فهي اختزلت مجمل الانتهاكات في الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي،

وأقصت مظاهر أخرى من الانتهاكات.

وعلى مستوى المدى الزمني الذي حصرت فيه هذه الانتهاكات (١٩٥٦ ـ ١٩٩٩)، لاحظ الأستاذ أمين أن هناك مجموعة من الانتهاكات التي وقعت منذ عام ١٩٩٩ إلى الآن أيضاً، كما إن مقاربة الهيئة للملفات المعروضة سياسياً ومن دون عرضها على أنظار القضاء، بذريعة أن من شأن ذلك تشجيع الحقد والفتنة، هي أمر مرفوض. واعتبر أيضاً أن الهيئة لم تقدم بمقاربتها كل الحقيقة بل البعض منها فقط، طالما تم تغييب المسؤوليات الفردية في هذه الانتهاكات. وبخصوص الإجراءات اللازمة لمنع تكرار هذه الممارسات ـ يضيف ـ بأن مقترحات الهيئة في هذا الصدد ورغم أهميتها تظل غير كافية.

وإذا كانت بعض تجارب العدالة الانتقالية الناجحة في مختلف دول العالم قد حرصت على التعاون والتواصل بين مختلف الفعاليات الحقوقية، فإن الهيئة لم تقم بذلك. كما لم يتم تحويل الملف إلى قضية وطنية وشأن مجتمعي لتوفير وسائل للضغط من أجل الوصول إلى الحقائق، وهي بذلك حرمت نفسها من هذا المعطى الإيجابي.

وفي ما يخص تعامل الهيئة مع السلطات، ذكر بأنه كان ينطوي على نوع من السذاجة، بحيث لم تتح لها إمكانيات واقعية للضغط على هذه السلطات من أجل الإطلاع على أرشيف الوثائق والتحقق من المعلومات، الأمر الذي مكنها ـ السلطات ـ من عرقلة الوصول إلى الحقائق في مناسبات عدة، وأضاف أن ملفات مجهولي المصير (كملف المهدي بن بركة) ما زالت مفتوحة.

قبل أن يخلص إلى أن ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وعلى الرغم من هذه الجهود، يظل مفتوحاً ويتطلب مقاربة أكثر ديمقراطية، نشير إلى أن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تؤكد المقاربة الجذرية للملفات على أساس المواثيق والاتفاقيات المرتبطة بحقوق الإنسان، وتطالب بالكشف عن مصير جميع المختطفين، واعتراف الدولة بمسؤوليتها وتقديمها اعتذار رسمي ومتابعة المتورطين في هذه الانتهاكات قضائياً، كما تلاحظ بأن الهيئة اختزلت الانتهاكات في الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، إضافة إلى عدم استحضار الحقيقة في تسمية الهيئة وعدم الاستقلالية.

ثانياً: تعامل إيجابي نقدي مع الهيئة وتقريرها

وعن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، انطلق د. **محمد النشناش** في مداخلته، من التأكيد على أن جل الهيئات ـ دولياً ـ والتي تندرج لجنة المصالحة والإنصاف في سياقها، تأتي عادة في ظل تحولات سياسية كبرى، من قبيل الانتقال من نظام إلى آخر، غير أنه في حالة المغرب ينبغي استحضار أن الهيئة التي جاءت كتتويج لحراك مجتمعي ونضالات مستمرة قادها المجتمع المدني لفترة مهمة، ولدت في ظل النظام السياسي والإداري والقضائي نفسه، الأمر الذي سيعطي للتجربة خصوصية.

وبخصوص ملاحظاته حول تجربة الهيئة التي اعتبرها تجربة نادرة، وذكر أن المدة التي اشتغلت فيها والمحددة في سنة تظل غير كافية، كما أنها قيدت بمجموعة من الخطوط الحمراء التي حدت من تحركها وفعاليتها. فهي اشتغلت على ملفات تلقتها بناء على طلبات مقدمة من المعنيين بصدد التعويض عن الأضرار أو البحث عن مختفين، ولم تبادر بنفسها إلى البحث والتنقيب في ملفات خارج هذه الطلبات، فهناك غياب شبه تام حول الخروقات التي شابت ملفات حقوق الإنسان خلال السنوات الأولى للاستقلال عام ١٩٥٦ مثلاً، وعدم الإشارة إلى أحداث عام ١٩٥٨ وعام ١٩٥٩ التي عرفت مجموعة من الأحداث التي راح ضحيتها عدد من الأشخاص نتيجة استعمال مواد سامة واختطافات، وأحداث عام ١٩٦٣ وقضية معتقل تازمامارت وأحداث عام ١٩٨٤، فهناك عائلات لم تتوصل إلى حد الآن بشهادات أبنائها الذين اعتقلوا.

ومن ناحية أخرى، هناك حوالى ٣٠ ألف ملف عرض على الهيئة ولم يتم فحصها، لكونها جاءت خارج المدة الزمنية المخصصة لعمل الهيئة، وهذا التأخر راجع إما إلى ضعف الإعلام والتواصل مع المعنيين والضحايا، وإما إلى عامل الأمية أو التحفظ في البداية على عرض الطلب نتيجة لعدم الثقة أو ما شابه ذلك. ملاحظة أخرى أبداها د. النشناش وهي وجود نسبة ضئيلة جداً من المشتكين (حوالى ١ في المئة فقط) طالبت بكشف الحقيقة، فيما نجد حوالى ٩٩ في المئة طالبوا بجبر الضرر والحصول على تعويض.

قبل أن يختتم مداخلته بالإشارة إلى أن موقف المنظمة هو التعامل الإيجابي النقدي مع الهيئة وعملها، وتأكيد الأهمية في المستقبل، والعمل على عدم تكرار هذه السلوكيات من خلال تكريس الديمقراطية، أكد أيضاً أن المنظمة تسير باتجاه المطالبة بمساءلة الأجهزة لا الأشخاص (وللإشارة، فإن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ترى أن إجراء المحاكمات لن تدفع نحو المصالحة المنشودة، بل على العكس من ذلك يمكن أن تترتب عنها مظاهر من الفوضى والانتقام) والعمل على جعل هذه الأجهزة الحكومية تحت المراقبة باستمرار.

ثالثاً: حقائق منقوصة

استهل الأستاذ **محمد الصبار**، رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، مداخلته بالحديث عن أن هناك ترويجاً لحصيلة الهيئة دولياً بشكل يهمش ولا يتواصل مع الضحايا والفعاليات الحقوقية بالمجتمع المغربي.

إن اللجان التي تشكل، وبخاصة في مثل هذه الحالات، تكون وظيفتها الأساسية بلورة مدخل مناسب لتجاوز صعاب الماضي والولوج إلى واقع آخر، وفي المغرب هناك مقاربة الملفات في إطار النسق السياسي والدستوري نفسه، وهذا ما يعتبر عائقاً بل وتضييقاً على عمل الهيئة.

إن فهم واستيعاب نتائج هذه التجربة، التي هي استثناء في الخريطة العربية، لا يتم إلا بالعودة إلى الصيرورة.

من المؤكد أنه كلما طالت المدة الزمنية صعبت معها التحريات في مثل هذه القضايا، غير أن الحقائق المتوصل إليها تظل حقائق رسمية، والمفروض أن هناك ذاكرتين: ذاكرة الضحايا وهي ذاكرة حقيقية، وذاكرة دولتية وهي تظل ذاكرة رسمية في كل الأحوال.

قبل تشكيل الهيئة كانت هناك مجموعة من المحاولات التي قادتها هيئات وفعاليات حقوقية عملت على إثارة هذا الموضوع، ومع مطلع التسعينيات برز حراك مرتبط بحقوق الإنسان كنتاج لنضال هذه الفعاليات، وقد جاء تأسيس المنتدى كرد على القصور الذي شاب معالجة هذا الملف بين الجلاد والضحية.

وعلى الرغم من اعترافه بأن تجربة الهيئة كانت أكثر نضجاً وتطوراً من هيئة التحكيم السابقة، سواء من حيث مهامها المرتبطة بجبر الضرر وتحديد المسؤوليات واقتراحاتها بصدد المقاربة اللازمة، فإن الأستاذ الصبار سجل مجموعة من الملاحظات والانتقادات.

فقد كان في إمكان الهيئة أن تراكم منتوجاً جيداً، لكن الحصيلة جاءت ناقصة، فهناك مثلاً حالات كثيرة من الاختفاءات القسرية التي ظلت معلقة، الأمر الذي يجعل العديد من الحقائق غائبة ومصير جميع الملفات مجهولاً من طرف الشعب المغربي، وهو ما اعتبره نوعاً من التعذيب النفسي ضد عائلات الضحايا.

وأشار بدوره إلى أن الهيئة تحركت بناءً على طلبات من المعنيين فقط، وهذا قصور وأمر غير كافٍ لمعرفة جميع الحقائق، الأمر الذي يدفع إلى القول إن ملف استجلاء الحقائق لا يزال مفتوحاً ولم يغلق بعد.

كما إن هناك نوعاً من عدم التناسب في التعويضات المحددة للمتضررين، طالما أن هناك حداً أدنى وحداً أقصى لهذا التعويض.

كما أشار إلى أن هناك ملفات عديدة لم تنل حظها من العناية والفحص بسبب عرضها خارج الوقت المحدد من قبل الضحايا، كما إن موضوع المقابر الجماعية لم يحسم بعد، وبخاصة أن الهيئة لم توظف التقنيات المتطورة الحديثة من قبيل استعمال الحمض النووي للتعرف على هوية رفات الضحايا الذين ظلوا مجهولين.

كما إن الهيئة تذرعت بتداخل المسؤوليات في موضوع الانتهاكات بالشكل الذي يصعب معه التحقيق القضائي، وطرحت مسؤوليات دولاتية وأخرى غير دولاتية، في حين تظل الدولة ـ في اعتقاده ـ مسؤولة ما دامت أماكن الاعتقال وأدوات التعذيب تابعة لها.

نشير أيضاً إلى أن المنتدى تفاعل بشكل إيجابي مع إحداث الهيئة إلا أنه يعيب عليها عدم التركيز على الحقيقة.

رابعاً: مطلب التصديق على معاهدة روما

أما الزميل د. **يوسف البحيري** أستاذ القانون الدولي في كلية الحقوق بمراكش، فقد انطلق في ورقته من أن المغرب اختار تسوية

سياسية وغير قضائية لملف انتهاكات حقوق الإنسان وتأهيل الضحايا اجتماعياً ونفسياً، ليؤكد وجود مجموعة من الصعوبات والإكراهات التي رافقت عمل الهيئة، كالمدة المحددة لاشتغالها وعدم تحديد المسؤوليات الفردية وذكر الأسماء، لكن كان في إمكانها طرح مسؤولية الدولة ومؤسساتها.

ومن منظور القانون والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان، فالأحداث الاجتماعية التي عرفها المغرب والتي تمخضت عنها وفيات، تتوافر فيها أركان الجريمة ضد الإنسانية وتخرج بالتالي من دائرة التسوية السياسية المرتبطة بالتسوية غير القضائية في الانتهاكات الخاصة بالاختفاء القسري والاعتقال التعسفي التي أنيطت بهيئة المصالحة والإنصاف، فالأمر هو من اختصاص القضاء أساساً.

والهيئة بهذا الشكل تجاهلت مقتضيات القانون الدولي، وبخاصة اتفاقية جنيف الدولية الرابعة المرتبطة بحماية المدنيين، علماً أن المغرب سبق وأن صادق على القانون الدولي الإنساني الذي تؤكد مقتضياته على التزام الدول الأطراف بالتحقيق وتوقيع الجزاء ضد المسؤولين عن الجرائم المرتكبة خلال الاضطرابات الداخلية.

لذلك فإن طي صفحة الماضي الحقيقي يكون بضمان عدم تكرار ما جرى، ويتطلب ـ بحسب د. البحيري ـ إصلاح المؤسسات القضائية والإدارية لتنسجم وروح ديباجة الدستور المغربي المعدل الذي نص على احترام حقوق الإنسان.

كما إن هناك خطوات رمزية لا تخلو من أهمية ومردودية على نفسية الضحايا وذويهم تفرض نفسها على السلطات، من قبيل إطلاق أسماء الضحايا على الشوارع العمومية والمؤسسات، وتحويل المعتقلات والمخافر السابقة إلى متاحف عمومية.

ويرى من ناحية أخرى أن على جميع الهيئات الحقوقية والمجتمع الانخراط بشكل جدي في الضغط على الدولة المغربية باتجاه التصديق على المحكمة الجنائية الدولية، وذلك لفرض استبعاد التهرب والإفلات من العقاب، وضمان عدم تكرار ما جرى. ولعل ذلك يظل بحاجة إلى إصلاح منظومة التشريع الوطني حتى تنسجم مع القانون الأساسي لمعاهدة روما المرتبطة بهذه المحكمة □